

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط



توصيات

لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان

حول استرداد الممتلكات ومكافحة الفساد في أوروبا وفي الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط

أ) محاربة الفساد

1. تلاحظ اللجنة إلى أن الفساد يعتبر آفة في المجتمع الحديث في العالم كلة بما في ذلك على جانبي البحر الأبيض المتوسط، مؤثرا على اسس الديمقراطية ويساهم في زعزعة الاستقرار للأنظمة السياسية حيث يشكل خسارة كبيرة للنتاج المحلي الإجمالي في المنطقة، كما يقف عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعوق بشدة دورة إسناد الصفقات العامة والخاصة وكذلك فعالية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وله تأثير كبير على احترام حقوق الإنسان؛ وعلى العدالة الاجتماعية وعلى المصادقية السياسية ويمس بشكل غير متناسب الفئات الغير ميسورة والاكثر هشاشة في المجتمع
2. تلاحظ وجود وعي سياسي بضرورة محاربة الفساد والذي تتكشف عنه ما يعرف بالفردوس الضريبي و والتهرب الضريبي والهروب الغير قانوني لرؤوس الاموال وترحب باعتماد الإطار التشريعي الملائم لذلك وبعض المبادرات مثل مبادرة "برلمانيون عرب ضد الفساد"، بيد أنها تعبر عن أسفها لعدم تطور الوضع على أرض الواقع، وخاصة على المستوى المحلي والإقليمي؛
3. تُشجع اللجنة جميع البرلمانات على التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة الهامة ومنها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وتدعو الحكومات إلى التنفيذ الشامل ودون تأخير لهذه الآلية العالمية في محاربة الفساد؛
4. تدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط لتحديد معايير مكافحة الفساد في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين هذه الدول وضمن متابعة هذه المعايير من خلال آلية المراجعة بين النظراء؛
5. تدعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط تطبيق أدوات فعالة لتحسين الشفافية والمسؤولية والكفاءة المهنية في الصفقات العامة وتعزيز أجهزة مكافحة الفساد في الإدارات العمومية؛ كما تدعو أيضا إلى تحسين المتابعة القضائية لحالات الفساد المتعلقة بإسناد الصفقات الخاصة؛
6. تُشجع البرلمانيين على تقديم الدعم الفعال للمُبلغين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينشطون في محاربة الفساد من خلال توفير حماية قانونية أكبر للمبلغين وعدم تجريم الفصح والذم فيما يتعلق بالادعاءات والشكاوى المقدمة ضد الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال؛ إذا كان هناك قرائن جديرة لمثل هذه الادعاءات وتشير بشكل خاص الى ضرورة الترويج للشفافية والمسائلة
7. انها تشجع على خلق منصب مقرر خاص للامم المتحدة حول الجريمة المالية والفساد وحقوق الانسان والذي ستكون مدة مهامه كاملة دون ان تؤدي الى الاضرار او المساس بالتشريعات الوطنية

ب) استرداد الممتلكات من طرف دول شمال أفريقيا

8. تُذكر اللجنة إلى أن استرداد الممتلكات وتحديد الديون المغلوطة المبرمة في ظل الانظمة السابقة هو واجب أخلاقي وقانوني نحو دول وشعوب شمال أفريقيا جنوب المتوسط ، كما يعتبر عنصرا حاسما لدعم التنمية الاقتصادية، وبالتالي لنجاح التحولات الديمقراطية في مصر وتونس وليبيا؛
9. تُذكر بأن تجميد الممتلكات هو من اختصاص الاتحاد الأوروبي، في حين أن استرداد هذه الممتلكات إعادتها إلى الوطن أمر مُنط بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفقا للمقتضيات القانونية الوطنية، لذا تُدرك اللجنة الصعوبات التقنية والقانونية والقضائية المرتبطة بالاسترداد الفعال للممتلكات مع الاقتناع بأن الإرادة السياسية والتنسيق الحقيقي بين سائر الوكالات الوطنية المتعددة في البلدان المطالبة بذلك والبلدان المطالب منها من شأنه أن يُحرز تقدما أسرع ؛
10. في هذا الصدد، تدعو برلمانات الدول المعنية إلى العمل بنشاط على تعزيز الإجراءات القانونية لتوفير أفضل سبل التعاون بين الشرطة والسلطات القضائية في معالجة طلبات استرداد الأموال المنهوبة؛
11. تُشجع متابعة المنتدى العربي لاسترداد الأموال الذي عُقد في مراكش خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2013، كما حثت مجموعتي العمل بين كل من الاتحاد الأوروبي - تونس والاتحاد الأوروبي - مصر على اعتماد خارطة طريق مشتركة للمؤسسات والحكومات الأوروبية المعنية باسترداد الأموال، كما ترغب اللجنة أيضا في إنشاء مجموعة عمل بالنسبة لليبيا بالتعاون مع المجتمع الدولي؛
12. تقترح الجمعية على الاتحاد الأوروبي تقديم مزيد من التسهيلات بشأن إنشاء فرق خبراء متعددة التخصصات (محققين ومدعين عامين ورجال قانون، الخ) من أجل التنسيق وتبادل أفضل الممارسات.